

بقاء جندي سوري واحد في لبنان

يبقى السلطة تابعة المسار محكومة المصير

الوزير/ اللواء عصام أبو حمرة

بعد المظاهرة الحاشدة لمئات الآلاف من الناس! يتقدمهم وزراء ونواب أشاوس!، يدفعهم رؤساء كاملية الأوصاف!، مؤكدين وحدة المسار والمصير، مستعدين للتضحية بالروح والدم في سبيل سوريا! نتساءل ونسأل:

لطالما لبنان بين أيادٍ أمينة مؤيدة لسوريا، ولطالما لها في لبنان هذا الدعم وهذه الشعبية؟

لماذا يتردد الرئيس بشار الأسد في سحب جيشه من لبنان؟

لماذا تفضل سوريا التفاوض مع إسرائيل دون شروط مسبقة قبل إعادة السيادة إلى لبنان؟

ولماذا يتحايلون بإبقاء خمسة آلاف جندي سوري في لبنان مع الآلاف من عناصر أجهزة المخابرات لحماية أربع رادارات؟ وحمايتها القريبة لا تحتاج لأكثر من خمسمائة رجل، وحمايتها ضد الهجمات الجوية الإسرائيلية بوسائل الدفاع السورية غير ممكنة لا بل مستحيلة؟ وللقيادة السورية من تجربة الماضي أكبر دليل.

لماذا هذا التعلق بإبقاء الجيش السوري بلبنان؟

هل ذلك خدمة لإسرائيل وحماية حدودها من ضربات حزب الله والفلسطينيين من لبنان كما يدعون؟

أم أنها لحماية مصالح سوريا والعاملين من أبنائها في لبنان؟

أم أنها مدخل لسوريا إلى اللعبة الإقليمية والدولية لاستعادة الجولان؟

تساؤلات نضعها بتصرف اللبنانيين الموالين لسوريا والمعارضين "نص" منهم وبصورة خاصة بتصرف السيد وليد جنبلاط الذي انتقل من الموالاتة إلى المعارضة رافضاً التمديد وحكومته الجديدة مؤيداً القرار ١٥٥٩.

ليعود بعدها يناقض نفسه بمطالبته بسيادة لبنان من جهة وقبوله بالجيش السوري في البقاع من جهة أخرى!

مما يحملنا على التساؤل: إذا كان هذا التراجع خوفاً من عقابها؟

إن سوريا التي كانت سابقاً وراء معظم الأوضاع الثورية في لبنان ورائدتها، تُعتبر برفضها الآن تنفيذ القرار

١٥٥٩ من الدول المتمردة المحتلة لبلد آخر، وأصبحت مقاومتها اللبنانية بشتى الوسائل مشروعاً ممن يلب

مقاومة الاحتلال الذي تعترف الأمم المتحدة بأحقّيته!

لذلك نؤكد ونصر بدون ممالقة وبدون مواقف معارضة نص نص، على حتمية خروج كل الجيش السوري

وأجهزته قبل الانتخابات النيابية المقبلة، إيماناً منا أن لا قيمة عسكرية له في استراتيجية الدفاع عن الخواص

السورية! وإن بقاء جندي سوري واحد في لبنان هو المدخل للتدخل العسكري والمخابراتي في الشؤون الداخلية

اللبنانية في أي لحظة. وبذلك ستبقى الهيمنة والتسلط السوري على السلطة اللبنانية ومن فيها ومن حولها.

وستبقى هذه السلطة مشلولة القرار تابعة المسار محكومة المصير حتى انسحاب جيش سوريا الكامل من لبنان.

إن المجتمع الدولي متمسك صحة ما ورد أعلاه وخطورته على سيادة لبنان، وقد قرر تخليصه من محتفه

وإعادته دولة سيادة مستقلة بالقرار ١٥٥٩. وسينتهي بتنفيذ قراره عاجلاً بالوسائل السلمية أو أجلاً بالوسائل

العسكرية. فلا المظاهرات المسيرة ستوقفه عن ذلك، ولا التحايل بإعادة الانتشار سينيته، ولا بد للمعارضة من

الثبات في موقف استعادة سيادة لبنان بخروج سوريا منه، وجمع سلاح كل المقيمين على أرضه، لاستعادة حرية القرار لمن يتولى السلطة فيه بالسيطرة على مؤسساته وأجهزتها عسكرية كانت أم مدنية. وتحمل مسؤولية الحكم بسياستيه الداخلية والخارجية تجاه شعب لبنان الذي ينتخبها دون سواه .

في ٢٠٠٤/١٢/٨